معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

*تيسير محمد الخوالدة**

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات وهي: الجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة. تكونت عينة الدراسة من (830) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، واستخدم الباحث استبانة لقياس درجة المعوقات، تكونت من (48) فقرة موزعة على أربعة مجالات، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل المعلومات.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي كانت مرتفعة، وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات: الجنس لصالح الذكور في مجالات الادارة الجامعية، والبحث العلمي والدرجة الكلية للمجالات، ولصالح الإناث في مجال المناهج وطرق التدريس. ولمتغير الجامعة لصالح الجامعات الحكومية في مجالي البحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية. ولصالح الجامعات الخاصة في مجال المناهج وطرق التدريس. ولمتغير الكليات لصالح الكليات الانسانية. ولمتغير الرتبة لصالح رتبة استاذ.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها اهتمام ادارات الجامعات بوضع رؤية استراتيجية واضحة تشتمل على عدد من النقاط للحد من المعوقات.

الكلمات الدالة: معوقات استدامة التعليم العالي، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات الأردنية.

المقدمـة

إن ما يشهده العالم من مخاوف تهدد حياة البشرية، وتنذر بالانقراض ضاعفت من مسؤوليات المؤسسات التعليمية المتعددة، وعلى رأسها الجامعات التي تعد الأجيال وتزودهم بالمهارات والمعلومات اللازمة للتصدي لهذه التحديات الكبيرة، لتتجاوز البشرية هذه المحنة بنجاح واقتدار، وجعلت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً في الوقت الحاضر في المجالات كافة لاستمرار الحياة على الأرض، وتجنيب البشرية مخاطر استنفاذ الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، وعدم استحواذ الأجيال الحالية على جميع المقدرات، والأخذ بالحسبان حاجات الاجيال القادمة.

ولا يفي التعليم بصورته التقليدية متطلبات التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والقادمة، وبالنتيجة تتلاشى قدرته على إيجاد مستقبل أفضل لمجتمع مستدام، ويعجز عن تحقيق دوره التنموي في تأهيل رأس المال البشري لاحتياجات السوق، أو في تأسيس تراكم رأس المال المعرفي الذي يمكن أن يتحول إلى تقنيات إنتاج تلبي احتياجات السوق (ليله، 2006). ويعود ذلك إلى أن مؤسسات التعليم العالي ليست معدة الإعداد الكافي لإحداث التنمية المستدامة من كونها مؤسسات محافظة ومقاومة لنظم الجودة، فلديها انحياز تلقائي للماضي وتراكماته، ونادراً ما تأخذ المستقبل ومتطلباته في قراراتها (زاهر، 2003).

ويؤكد مصطلح التنمية المستدامة الذي ظهر بحلة جديدة يختلف عن المصطلحات الشائعة المرتبطة بمدارس البيئة التي تهتم أساساً بحماية البيئة، أن ثمة تحديات جديدة أمام الجامعات والمدارس التي ترغب في الانخراط في التعليم من أجل التنمية المستدامة، إذ إن هذا المصطلح لا يتعامل فقط مع اعتماد الناس على الجودة البيئية كمدخل لاستثمار الموارد الطبيعية اليوم ومستقبلاً، بل يتناول أيضا جوانب مشاركة هؤلاء الناس وكفايتهم الذاتية، وتوافر المساواة والعدل الاجتماعي كجوانب أساسية في بناء البشر من أجل تلك التنمية المستدامة (بدوي ومجاهد، 2010).

والتعليم للتنمية المستدامة هو "رؤية تعليمية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية

* كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/2/4، وتاريخ قبوله 2014/3/30.

©2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية، من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل" (UNESCO, 2008,2). فهو يسهم بشكل إيجابي في مواجهة مشكلات الفقر، وحماية البيئة، وتحسين الحالة الصحية، فضلاً عن كونه عاملاً مهماً لتعزيز التماسك الاجتماعي (لوبيز، 2000، 40).

وبناء على ذلك فالتنمية المستدامة تحتاج إلى تعليم ليس فقط مستمرا مدى الحياة، بل تعليما يخدم جميع الناس، ويقوم على اساس مجالات المعرفة كافة، وأنه ايضاً يسعى إلى ادراج التعلم داخل الأنشطة الأساسية للحياة كافة (UNESCO, 1997). ويعد التعليم العالي أحد أهم عوامل التغيير على وجه الأرض، وهو مصدر الرفاه والتقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والمعرفة، وهو السبيل إلى بلوغ الغايات الإنسانية العليا: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. ويسهم في تحقيق المساواة الاجتماعية، والحد من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي، وتحاشى ظهور أنواع جديدة من الطبقات ذات الطابع المعرفي، وتحقيق التماسك بين أفراد المجتمع وجماعاته، وتنمية الشعور بالانتماء الوطني والاعتزاز بالهوية القومية (علي وحجازي، 2005، 285).

والتعليم العالي من العوامل المهمة في التقليل من ظاهرة الفقر، وهو أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعد من ركائز الاستدامة في مجال التنمية البشرية، فمن أولويات التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة: الانتماء والحفاظ على البيئة والوعي الصحي والسكاني، وإكتساب المهارات التقنية، وتنمية الفكر الإبداعي والعمل الجماعي (عويس، 2008، 11).

ويعد الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع في المجالات المختلفة أحد الوظائف الرئيسة للتعليم العالي، فهو يعمل على تأهيل شريحة بشرية من المجتمع، من المؤكد أنها بعد تخرجها من الجامعة، سوف تقود إلى نوعية حياة جديدة ومختلفة. والتعليم العالي أيضا هو مفتاح الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وأساس زيادة الإنتاجية وتحقيق التماسك الاجتماعي وتحقيق الحرية للإنسان والتعليم العالي أساس الانطلاق نحو التقدم والرقي لأي مجتمع (بدوي ومجاهد، 2010).

وأصبح من الضروري أن يتجاوز التعليم العالي مجرد إكساب الطلبة المعارف والمهارات بالعمل على زيادة حماسهم ومسؤوليتهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، والحفاظ على شكل ومعنى العلاقات داخل المجتمع، وعلى الصعيد العالمي، إلى ان يكونوا منتجين ولديهم القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بفاعلية. والتعليم العالي يجب أن يقدم أنموذجا للمهارات والقيم التي يتطلع الجميع إلى إكسابها الطلبة (Hokins and Mckeown, 2001, 237).

ويشير بدوي ومجاهد (2010) إلى عدد من المعوقات التي تواجه استدامة التعليم العالي، منها: الإصرار على إسلوب إداري تقليدي، وعدم الاقتناع بالعمل بالإسلوب والفكر الجديد لإدارة الجودة الشاملة، وهذا يعد من أهم المعوقات الإدارية للاستدامة في التعليم العالي. فضلا عن بعد المناهج الجامعية عن متطلبات العصر وتغيراته، ولا تحقق بأي شكل من الأشكال أهداف التنمية الشاملة، التي يعد العنصر البشري فيها هو الفاعل، فقضية التنمية البشرية من القضايا المهمة لبناء الإنسان، وإكسابه القدرات والمهارات التي تساعده في المشاركة بفاعلية في التنمية المستدامة، يزاد على ذلك استخدام الإسلوب التقليدي في التدريس الجامعي المعتمد على التلقين، فالطالب يتلقى المعلومة من دون ان يمارسها، ويقرأ النظرية من غير أن يطبقها. وتركيز إسلوب تقييم الطالب في مراحل التعليم الجامعي المختلفة على ما يجري تحصيله من مادة علمية نظرية. وهذا يعني أن معيار التفوق هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب، بالرغم من أنها ليست المعيار الأصيل للاستدامة في الحياة العملية. ومن المعوقات أيضا تدني مستوى البحث العلمي في الجامعات بسبب قلة الميزانية المتخصصة لإنتاج البحوث المتميزة، فضلا عن تردي الأحوال الاجتماعية للأساتذة الجامعيين، مما دفع عدداً كبيراً منهم إلى السفر للإعارات إلى الدول العربية أو التنقل بين الجامعات للتدريس، مما أثر بدرجة كبيرة على نشاطاتهم البحثية وعلى علاقتهم بطلبتهم، وإسهامهم في تحقيق متطلبات الاستدامة.

وكل ما سبق يلقي على الجامعات مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها لتحقيق المطالب التي تمليها متطلبات استدامة التعليم العالي، من أجل توفير كوادر فنية مؤهلة تشارك في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتصلة بتطوير بيئة وحياة الإنسان والمجتمع ككل، ولا بد هنا من الأخذ بمنحى الاستدامة للوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى الحد الذي يمكنها من تلبية متطلبات التنمية المستدامة وتستمر فيها.

وتشير كلجستن وكالدر (clugston and calder, 1999) إلى أن مؤسسات التعليم العالي، حتى تحقق الاستدامة، يجب أن تلتزم بمجموعة من النقاط أهمها: وجود أهداف محددة ومكتوبة تعبر عن فلسفة والتزامات المؤسسة التعليمية، ووصف أهداف التعلم يوضح الاهتمام الصريح بالاستدامة. وأن تعمل الجامعة على دمج مفهوم الاستدامة في التخصصات الدراسية كافة. وكذلك في البحث العلمي لدى الطلبة والمدرسين. والمساقات المقترحة، مثل العولمة والتنمية المستدامة، وفلسفة البيئة،

والزراعة المستدامة والأخلاقيات. زيادة على إحداث تحول في المنحنى الاكاديمي الحالي نحو دور جديد للجامعة يركز على النظم البيئية والاجتماعية ومثال ذلك تعليم الطلبة في الحرم الجامعي عن مصادر الغذاء والطاقة والمياه والتخلص من النفايات، وكيفية العلاقة بين العاملين في الجامعة. فضلا عن تركيز الجامعات على موضوع الاستدامة بالمنح والتعليم والأنشطة المجتمعية، وتوفير فرص لتطوير فهم المدرسين للاستدامة.

ويجب أن يتبع الاستهلاك والإنتاج في الجامعة ممارسات وسياسات الاستدامة، وأن توفر الجامعة الخدمات الطلابية التي تركز على ممارسات محددة، مثل توجيه الطلبة الجدد وإرشادهم لخدمة المجتمع، وتحقيق الاستدامة، وحضور الاحتفالات المرتبطة بالاستدامة، مثل يوم الارض والندوات والمحاضرات. وأن تكون الجامعة على تواصل وإيجاد شركات محلية وعالمية لتحسين الاستدامة، وعلى الجامعة أن تدعم المجتمعات المستدامة في مناطقها، وأن تسرع في الممارسات المستدامة، وأن يكون لديها تعاون دولي في حل المشكلات البيئية العالمية.

وبصفة عامة فإن استدامة التعليم العالي تتطلب إدخال تحسينات طويلة الأمد على مكونات العملية التعليمية التعلمية، والاستفادة من الخبرات العالمية والتكنولوجية بأكبر قدر ممكن لتحسين نوعية الحياة البشرية خدمة للأجيال الحالية والقادمة.

جاءت هذه الدراسة لتكشف عن معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. وتعرف إن كان هناك اختلاف تبعا لمتغيرات الجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة. وللتعرف إلى هذه الحقيقة كان لا بد من إجراء هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

أصبحت استدامة التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة حاجة ملحة للجامعات المعاصرة، لذلك أخذت الدول تتسابق في مجال التعليم، وتستجيب لمتطلبات استدامة التعليم العالي في الجامعات، ومن أبرز هذه المتطلبات أن يكون التعليم يخدم جميع الناس، ويقوم على أساس مجالات المعرفة كافة، وأن تعمل الجامعات على إعادة برامجها، وأن توفر الكوادر التدريسية والإدارية المؤهلة والمدربة، وأن ترفع من سوية الخدمات والبرامج، وأن تنوع في خططها وبرامجها، وأن تستجيب لمتطلبات العصر التي تحتاج إلى تعليم مستدام يراعي حاجات المجتمعات، ويواكب التطورات والتغيرات السريعة. الا ان حال الجامعات ما زال يؤمن بفكرة العمل التقليدي، ويتحكم بمصير الجامعات كيانات هرمية تقليدية بعيدة عن تحقيق فكرة استدامة التعليم العالي. من هنا جاءت الحاجة لاجراء هذه الدراسة للوقوف على حقيقة المعوقات التي تحول دون تحقيق استدامة التعليم العالي، لذا تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما درجة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تعرّف على معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والتعرف إلى الفروق في درجة المعوقات تبعا لمتغيرات الجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة.

أسئلة الدراسة

أجابت الدراسة عن الأسئلة الآتية:

1. ما معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟
2. ما معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تبعا لمتغيرات الجنس والجامعة والكلية والرتبة الأكاديمية؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة مهمة لما قد يترتب عليها من نتائج يمكن أن يستفيد منها كل مما يأتي:

- القائمين على ادارة الجامعات للتعرف على أبرز هذه المعوقات، والعمل على تذليلها، وإعادة النظر في البرامج والخطط والفلسفة وأنماط الادارة المتبعة في الجامعات، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تجاوز المعوقات.
- وزارة التعليم العالي لاعادة النظر في استراتيجياتها وخططها من أجل تحسين استدامة التعليم العالي وتجاوز كل العقبات.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت حدود هذه الدراسة ومحدداتها على الآتي:

1- حدود بشرية: اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.
2- حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الجامعات الأردنية.
3- حدود زمانية: طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي 2013/2012.

5- حدود منهجية: تتحدد نتائج هذه الدراسة بدرجة صدق الأداة التي استخدمت لغايات جمع بيانات الدراسة، وصدق وموضوعية استجابة أفراد العينة على فقراتها.
6- حدود موضوعية: معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

مصطلحات الدراسة

تتبنى الدراسة المصطلاحات الآتية:

معوقات استدامة التعليم العالي: مجموعة من القضايا التي تحول دون تحقيق استدامة للتعليم العالي، واندرجت تحت أربعة مجالات كما حددت في هذه الدراسة وهي: الادارة الجامعية، والبحث العلمي، والمناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية.

أعضاء هيئة التدريس: كل من يحمل درجة الدكتوراه ويدرس بإحدى الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

الدراسات السابقة

على الرغم من قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وبخاصة الدراسات العربية إلا ان الباحث استطاع الوصول إلى عدد من الدراسات وهي مرتبة من الاقدم إلى الاحدث وذلك على النحو الآتي:

أجرى شيفارد (shephard, 2010) دراسة بعنوان دور التعليم العالي في التعليم من أجل الاستدامة. هدفت الدراسة إلى وصف مبررات احجام التعليم العالي عن دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجامعات الاسترالية والنيوزيلاندية وتحاول الدراسة توفير معلومات عن دور وقابلية مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة بيئيا لدى الطلبة. وبينت الدراسة ان من اهم المعيقات التي تواجه الجامعات في دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة منها: ان الجامعات الاسترالية لديها اهتمام قليل في المشاكل العالمية، وان الجامعات تقتصر على ادوارها التقليدية في التعليم، وضعف دور المجتمع في التأثير على السياسات التعليمية في الجامعات. وان الجامعات لا تستطيع القيام بالدور المطلوب منها في ايجاد مواطنين صالحين. وان المدرسين في الجامعات لديهم نفس القيم في المجتمع، ولذلك ليس لهم دور في قيادة الطلبة نحو انماط حياة مستدامة.

وأجرى بدوي ومجاهد (2010) دراسة نوعية بعنوان "ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري". هدفت الدراسة إلى محاولة التوصل إلى معايير لضمان جودة التعليم العالي المصري، واليات تفعيل هذه المعايير لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات الإدارية للإستدامة في التعليم العالي هي الاصرار على إسلوب إداري تقليدي، وعدم الاقتناع بالعمل بالإسلوب والفكر الجديد لأدارة الجودة الشاملة، بالأضافة إلى ان المناهج الجامعية المصرية بعيدة كل البعد عن متطلبات العصر وتغيراته، ولا تحقق أهداف التنمية الشاملة. يضاف إلى ذلك تخلف المقررات الجامعية عن التطور العلمي والمعرفي. واشارت الدراسة إلى شيوع الإسلوب التلقيني في التدريس الجامعي المصري. وان تدني مستوى البحث العلمي في الجامعات المصرية يرجع إلى قلة الميزانية المخصصة لأنتاج البحوث المتميزة، وعدم توفر المناخ المناسب للبحث العلمي. واشارت النتائج أيضاً إلى ان أوضاع الكثير من أعضاء هئيات التدريس في الجامعات المصرية تتسم بعدم الاستقرار، والى عدم وجود الجو الحر الملائم للبحث والابداع.

وأجرت وزارة التربية الاميركية (U.S. Department of Education, 2011) دراسة بعنوان تقرير اجرائي عن قمة تعليم الاستدامة وشارك في القمة قيادات من التعليم العالي والصناعة والتجارة والعمل والمنظمات غير الحكومية من أجل تكوين رؤية مشتركة واستراتيجيات لدور التعليم في تطوير اقتصاد أخضر ومستدام. والمواضيع المزدوجة للمواطنة تؤكد ان الاستدامة قيمتها في التعليم كمحفز للسلوك المسؤول وكعامل من أجل تأهيل قوة العمل في المستقبل لتلبية الضروريات الاقتصادية للصناعات المستدامة. ومن أجل التوصل إلى النقاط الاساسية في افكار هؤلاء القادة في الجلسات الحوارية والتوصيات العلمية الناتجة من الجلسات. قامت وزارة التعليم الاميركية بإعداد هذا التقرير وتم الحصول على المعلومات من الملاحظات والخطابات التي تمت في جلسات القمة وخلص تقرير القمة إلى مجموعة من التحديات أهمها انه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاستدامة وأيضا الكفايات المطلوبة للاستدامة. وهناك تحدي يتمثل في دمج موضوع الاستدامة في المناهج الجامعية، وهناك تحدي بمسارات التمويل والتنسيق بين الولايات، ونقص مقاييس الكفايات المتعلقة بالطلبة، وهناك نقص في المصادر والأدوات لتضمين تدريس الاستدامة في الجامعات، وهناك نقص في المعلومات حول المهارات والكفايات المطلوبة حتى يتم تضمينها في البرامج والدرجات العلمية.

وأجرى ماك فارلين واوجازون (Mc Farlane and Ogazon, 2011) دراسة بعنوان تحديات تعليم الاستدامة، وإشارات الدراسة إلى ان موضوع الاستدامة أصبح موضوعا مهما في التعليم العالي الاميركي. واختبرت الدراسة موضوع الاستدامة ومدى

مساهمته في الاقتصاد التنافسي العالمي، وفي الغرف الصفية في القرن الحادي والعشرين، واختبرت الدراسة ايضا تحديات تعليم الاستدامة بالنظرة إلى كيفية تعامل مؤسسات التعليم واستجابتها لتحديات المجتمع العالمي المعاصر المرتبط بقضايا العدالة العالمية والبيئية وحقوق الانسان والمواطنة والتي تشكل حجر الاساس لنشوء التعليم من أجل التنمية المستدامة. وبين الباحثون ان تعريف مفهوم الاستدامة ومفهوم تعليم الاستدامة يشكل تحديا اوليا لعدم وجود اتفاق بين الباحثين. ومن التحديات ايضا الثقافة العلمية وطبيعة التكنولوجيا، والوعي بالعلم والاستدامة، وذلك لان مفهوم الاستدامة مرتبط بالتخصصات العلمية.

وأجرى كريزك ونيوبورت ووايت وتاونسيند (Krizek and Newport and White and Townsend, 2012) دراسة بعنوان ضرورة تدريس الاستدامة في التعليم العالي: كيف يتم الاستجابة لها بشكل عملي. هدفت الدراسة إلى وصف اربعة مراحل من معالجة الجامعات لموضوع الاستدامة ووفرت دروس وخبرات من الحرم الجامعي لتطبيق اجندة الاستدامة. وإشارات الدراسة إلى ان الوصول إلى مراحل الاستدامة التي طبقت في جامعة كولورادو بولدر (University Colorado Boulder) في امريكا تقوم على خبرات من عملية التعلم والتعليم والإدارة الجامعية، وتشير النتائج ان مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي تتطور من خلال سلسلة من المراحل تشمل ما يلي: القاعدة الشعبية، ورؤية القيادة التعليمية، ودمج المجتمع الجامعي وقطاع الأعمال. وأن هناك مجالات واجهت تحديات تحتاج إلى تنسيق وهي: البحث العلمي، والأنشطة الطلابية، والتسهيلات الإدارية.

اجمعت الدراسات السابقة على وجود معيقات وتحديات تواجه استدامة التعليم العالي، بالإضافة إلى تاكيد بعضها على ان موضوع الاستدامة اصبح موضوع مهم في التعليم العالي مثل دراسة ماك فارلين واوجازون (Mc Farlane and ogazon, 2011). وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في المنهجية وفي بناء اداة الدراسة، والمقارنات مع الدراسات السابقة. في حين تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها موضوع معوقات استدامة التعليم العالي، وعلاقته بعدد من المتغيرات في البيئة الأردنية التي لم تجرى عليها اي دراسة في هذا الموضوع حسب علم الباحث.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، والأداة المستخدمة لجمع البيانات، والتحقق من صدقها وثباتها، وتناول أيضاً وصفاً لإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل بيانات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وذلك على النحو الآتي:

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، "حيث يعتمد هذا المنهج على وصف الظواهر وجمع المعلومات وتحليلها وتفسير البيانات الخاصة بها، بهدف الوصول إلى ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر التي تتناولها الدراسة وذلك في ضوء معايير وقيم معينة "(جابر وكاظم، 1996:134).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت (حكومية)، وجامعة اليرموك (حكومية)، وجامعة الحسين بن طلال (حكومية)، وجامعة عمان العربية (خاصة)، وجامعة الاسراء (خاصة)، والبالغ عددهم (1488) في العام 2013/2012 (حسب إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012/ 2013).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (830) استاذاً جامعياً، اختيروا بالطريقة الطبقية العشوائية

من مجتمع الدراسة. ويبين الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، والجامعة، والكلية، والرتبة.

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفق متغيرات الجنس والجامعة والكلية والرتبة

المتغير		العدد
الجنس	ذكر	581
	أنثى	249
الجامعة	حكومية	581
	خاصة	249

المتغير		العدد
الكلية	إنسانية	498
	علمية	332
الرتبة	مساعد	150
	مشارك	565
	استاذ	115

أداة الدراسة

تم إعداد أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، والدراسات السابقة مثل دراسة بدوي ومجاهد (2010). وقد تألفت استبانة الدراسة من قسمين، اشتمل القسم الأول على معلومات عامة تتعلق بأفراد العينة من حيث متغيرات الدراسة: الجنس، والجامعة، ونوع الكلية، والرتبة، أما القسم الثاني من الاستبانة فيتعلق بفقرات الاستبانة، وقد تألفت الاستبانة في صورتها الأولية من (51) فقرة.

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة، اعتمد صدق المحتوى، إذ تم عرض الأداة بصورتها الأولية على ثمانية محكمين من ذوي الاختصاص في أصول التربية والإدارة التربوية، والقياس والتقويم في جامعة ال البيت وجامعة عمان العربية، والجامعة الهاشمية، للتأكد من مدى ملائمة الفقرات للمجالات التي تنضوي ضمنها، والصياغة اللغوية للفقرات، وترك المجال للمحكمين للحذف أو الإضافة، وتم اعتماد المعيار (80%) فأكثر للإبقاء على الفقرة. وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين باعادة صياغة بعض الفقرات، وحذف ثلاث فقرات، وأصبحت الاستبانة تتألف في صورتها النهائية من (48) فقرة، موزعة على أربعة مجالات.

ثبات الأداة

تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-re-test)، وذلك بتطبيق أداة الدراسة على عينة تكونت من (30) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة، بفاصل زمني مدته أسبوعان، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون للمجالات، وقد بلغ (0.82)، كما تم التحقق من درجة الاتساق الداخلي لمجالات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا. حيث بلغ (0.88).

متغيرات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات الآتية:

1. **المتغيرات المستقلة:** اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:
   أ- الجنس، وله فئتان: ذكر، أنثى
   ب- الجامعة، ولها مستويان: حكومية، خاصة
   ج-نوع الكلية، ولها مستويان: إنسانية، علمية
   د-الرتبة، ولها ثلاثة مستويات: مساعد، مشارك، أستاذ.
2. **المتغيرات التابعة:** درجة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

إجراءات الدراسة

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

1- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها من أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت، وجامعة اليرموك، وجامعة الحسين بن طلال، وجامعة عمان العربية، وجامعة الاسراء.
2- إعداد أداة الدراسة، وتألفت في صورتها الأولية من (51) فقرة، وتم التأكد من صدقها وثباتها، واتخذت صورتها النهائية، وأصبحت تتألف من (48) فقرة.
3- تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وطلب منهم الإجابة عن كل فقرة وفق المقياس الثلاثي، وتحديدها بثلاثة مستويات على النحو الآتي: بدرجة كبيرة وتعطى (3) درجات، بدرجة متوسطة وتعطى (2) درجة، وبدرجة قليلة وتعطى (1) درجة.
4- بعد استعادة الإستبانات، تم تفريغ القيم وأدخلت في الحاسوب لمعالجتها، وحللت إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

المعالجة الإحصائية

بعد جمع البيانات أدخلت إلى الحاسوب، وحللت باستخدام حزمة التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد أجريت المعالجات الإحصائية وفق الترتيب الآتي:

للإجابة عن السؤال الأول، استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ولكل مجال من مجالاتها الأربعة. وللأداة عامة، واستخرجت ايضا المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة.

وللإجابة عن السؤال الثاني استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) لمتغيرات الجنس، والجامعة، ونوع الكلية. وتحليل التباين الأحادي واختبار شافيه لمعرفة دلالة الفروق في مستوى معوقات استدامة التعليم العالي التي تعزى لمتغير الرتبة.

وصنف مستوى معوقات استدامة التعليم العالي إلى ثلاثة مستويات: مرتفع ومتوسط ومنخفض، واعتمد الباحث مستوى معوقات استدامة التعليم العالي وفقا للمعيار الآتي: المستوى المنخفض (من 1–1.66)، والمستوى المتوسط (من 1.67–2.33)، والمستوى المرتفع (من 2.34–3).

وقد جاء هذا المعيار بناء على استخلاص ثلاث مستويات لمعوقات استدامة التعليم العالي وفقا لاعتماد معادلة طول الفئة التي تعتمد على أعلى درجة في المقياس (3)، وادني درجة في المقياس (1)، والفرق بينهما يمثل مدى الفئة مقسوما على عدد الفئات المطلوب وهو (3)، وتمثل بالمعادلة الآتية: طول الفئة = أعلى درجة (المدى) – أدنى درجة (المدى) مقسوما على عدد المستويات (3) = 0.66

طول الفئة= $\frac{3-1}{3}$ = 0.66

وبذلك يضاف طول الفئة إلى الدرجة الدنيا ليمثل الحد الأعلى للفئة الأولى وهي من 1– 1.66، ويضاف طول الفئة إلى الدرجة العليا للفئة الأولى ليمثل الحد الأعلى للفئة الثانية وهي من 1.67–2.33، ويضاف طول الفئة إلى الدرجة العليا من الفئة الثانية ليمثل الحد الأعلى للفئة الثالثة وهي من 2.34–3.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الجزء عرضا لنتائج الدراسة ومناقشتها وفقا لأسئلتها وعلى النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ومستوى المعوقات لمجالات الدراسة. والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة المعوقات على مجالات أداة الدراسة مرتبة تنازلياً

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
1	الإدارة الجامعية	2.53	0.29	1	مرتفعة
3	البحث العلمي	2.45	0.40	2	مرتفعة
2	المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم	2.18	0.12	3	متوسطة
4	أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	2.01	0.47	4	متوسطة
	الدرجة الكلية للمعوقات	2.34	0.25		مرتفعة

يتضح من الجدول (2) أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.34) وانحراف معياري قدره (0.25). وفيما يتعلق بالمجالات، فقد جاء مجال الادارة الجامعية في الرتبة الأولى، بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره (2.53)، وانحراف معياري قدره (0.29)، في حين جاء مجال البحث العلمي في الرتبة الثانية، بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره (2.45)، وانحراف معياري قدره (0.40)، وجاء مجال المناهج في الرتبة الثالثة، بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره (2.18)، وانحراف معياري قدره (0.12)، وجاء مجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية في الرتبة الاخيرة، بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره (2.01)، وانحراف معياري قدره (0.74).

وقد يعزى ذلك إلى ما يلاحظه أعضاء هيئة التدريس من واقع العمل الإداري الذي يتمركز بأيدي فئة محدودة، وان عمداء الكليات لا يختارون، بل يعينون تعييناً، بغض النظر عن كفاءتهم. فضلا عن ان أعضاء هيئة التدريس لا يشتركون في القرارات الإدارية العليا، التي يتخذها مجلس العمداء او مجلس الجامعة. وتأتي القرارات إلى أعضاء هيئة التدريس

وتكون احياناً لا تتفق وتطلعاتهم ورغباتهم . فهم لم يشاركوا في هذه القرارات بل جاءت نتيجة لقناعة رئيس الجامعة أو مجموعة من العمداء بهذه الفكرة.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من شيفارد (shephard, 2010)، وبدوي ومجاهد (2010)، ووزارة التربية الاميركية (U.S. Department of Education, 2011)، وماك فارلين واوجازون (Mc Farlane and ogazon, 2011)، و كريزك ونيوبورت ووايت وتاونسيند (Krizek and Newport and White and Townsend, 2012).

وكان ترتيب الفقرات ضمن كل مجال من مجالات الدراسة على النحو الآتي:

1- مجال الإدارة الجامعية

يبين الجدول (3) ترتيب فقرات هذا المجال حسب رتبتها، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة نحو درجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال الإدارة الجامعية.

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال الإدارة الجامعية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
1	تمركز الإدارة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا	2.77	0.41	1	مرتفعة
3	انعدام تفويض السلطة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا	2.76	0.42	2	مرتفعة
6	لا تملك الكليات حرية في اختيار عمدائها	2.75	0.43	3	مرتفعة
8	افتقار الإدارة لبعد المنافسة	2.60	0.48	4	مرتفعة
17	الإصرار على إسلوب إداري تقليدي وعدم الاقتناع بالعمل بالإسلوب والفكر الجديد لإدارة الجودة الشاملة	2.60	0.49	4	مرتفعة
14	غياب أهداف محددة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة	2.60	0.49	4	مرتفعة
12	اختلاط الرؤى الشخصية للمديرين بالحقائق والمعلومات الواقعية	2.60	0.49	4	مرتفعة
2	عدم مشاركة عضو هيئة التدريس في القرارات الإدارية العليا	2.56	0.49	8	مرتفعة
13	غياب رؤية إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى	2.52	0.79	9	مرتفعة
16	غياب الوعي بمواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات داخل المؤسسات الجامعية لتعظيم الاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات	2.51	0.49	10	مرتفعة
4	سيطرة المركزية على معظم الأنظمة الإدارية الجامعية	2.50	0.50	11	مرتفعة
11	غياب الأسس التي ترتكز عليها الإدارة في التخطيط وتوجيه سلوك العاملين	2.40	0.78	12	مرتفعة
9	ضعف التنسيق بين أهداف وقيم الجامعات وبين مستويات أداء وسلوك كل العاملين بها	2.40	0.49	12	مرتفعة
7	لا تتيح الجامعات حرية في اختيار رؤوسائها	2.35	0.79	14	مرتفعة
5	لا تملك الأقسام حرية اختيار رؤسائها	2.34	0.62	15	مرتفعة
15	الشكلية والهامشية في استخدام إدارة الجامعات والكليات للتقنيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية اتخاذ القرار	2.32	0.77	16	متوسطة
10	ضعف القدرة على مواكبة التغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي	2.27	0.73	17	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.53	0.29		مرتفعة

يتضح وبصورة عامة من الجدول (3) أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي لمجال الإدارة الجامعية كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.53)، والانحراف المعياري (0.29). وجاءت خمس عشرة فقرة من فقرات هذا المجال بدرجة مرتفعة، وفقرتان بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.27–2.77). وأن الفقرة (1) وهي: " تمركز الإدارة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا. "حصلت على الرتبة الأولى، بمتوسط حسابي مقداره (2.77). وانحراف معياري مقداره (0.41). وجاءت الفقرة (3) وهي "انعدام تفويض السلطة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2.76) وانحراف معياري (0.42). في حين جاءت الفقرة (10) وهي "ضعف القدرة على مواكبة التغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي" في الرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (2.27) وانحراف معياري مقداره (0.73).

فقد يعزى ذلك إلى ان الادارات الجامعية على ما يبدو ما زالت تؤمن بالعمل التقليدي الذي يتصف بالمركزية. اضافة إلى ان التطورات الإدارية تحتاج إلى تغيير التعليمات والأنظمة والقوانين، وهذا يحتاج إلى وقت وجهد ومال، وفي الغالب لا تتوافر هذه الأمور، ناهيك عن التكاليف المادية التي تترتب على هذه الاجراءات، وبخاصة ان معظم الجامعات تمر بظروف مالية صعبة حسب تصريحات رؤسائها.

جاءت الفقرة (1) بالترتيب الأول، وبدرجة مرتفعة، أي أن أعضاء هيئة التدريس عدّوا فقرة: "تمركز الإدارة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا." معوقا اساسيا في استدامة التعليم العالي. وقد يعزى ذلك إلى أن هذه القيادات يجري تعينها بغض النظر عن مدى كفايتها للعمل الإداري. وهذه الفئة المحددة تعني حرمان مديرين مهتمين في استدامة التعليم العالي من الصلاحيات المهمة والتصرف ازاء ما يواجهونه من معوقات بقدرة على اتخاذ القرار، وتسيير الامور بطريقة أكثر انسيابية، ومن هؤلاء الإداريين نواب العمداء ورؤساء الاقسام.

ان قول أعضاء هيئة التدريس بارتفاع هذا المعوق يدل على انهم غير راضين عن التركيبة الإدارية الحالية، وعدم الرضى هذا سينعكس بلا شك على تذبذب العمل الإداري وعدم دقته. لذا لم تأخذ استدامة التعليم العالي الطريقة التنموية الصحيحة.

أما فقرة: "انعدام تفويض السلطة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا" فقد جاءت بالمرتبة الثانية. ويدل ذلك على ان هذه المستويات لم تمنح الصلاحيات المطلوبة، وبالنتيجة فأن تقييد حركتهم يؤدي إلى ارتباك العمل، وفقد حالة الانسجام المطلوبة.

وجاءت فقرة:" لا تملك الكليات حرية في اختيار عمدائها" بالمرتبة الثالثة وهذه يعني ان أعضاء هيئة التدريس يتعاملون مع العميد على انه شخص مفروض يؤدي وظيفة معينة، قد لا تجد لها تفاعلا مع الوظائف الأدنى، مع ان العمل في الكلية عمل تعاوني قائم على روح الفريق. وهذا يشير إلى انه آن الأوان بان يختار العميد بالانتخاب.

وجاءت بالمرتبة الرابعة الفقرات: 12,14,17,8 وهي على التوالي: افتقار الإدارة لبعد المنافسة، والإصرار على إسلوب إداري تقليدي وعدم الاقتناع بالعمل بالإسلوب والفكر الجديد لإدارة الجودة الشاملة، وغياب أهداف محددة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، واختلاط الرؤى الشخصية للمديرين بالحقائق والمعلومات الواقعية. ويعزو الباحث ذلك إلى ان أعضاء هيئة التدريس يشعرون بعدم وجود اي نوع من انواع المنافسة، لان ادارتهم لم تخلق أو توجد ما يدعوا إلى المنافسة بين الأعضاء، فهم يشعرون بأنهم متساوون في التقويم مهما كانت درجة تميز بعضهم. وان أعضاء هيئة التدريس متقدمون على قيادتهم في التفكير واتباع الاساليب الحديثة، او ان العمداء مقيدون بتقاليد إدارية معينة، أو انهم لا يمتلكون المقدرة على التغيير، وبخاصة تغيير النظرة في الفكر والممارسة اللذين هما من اهم متطلبات ادارة الجودة الشاملة. أما بالنسبة لعدم وجود أهداف محددة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، فأن أعضاء هيئة التدريس مقتنعون تماماً بأن اي عمل من دون وضع أهداف واضحة له، فأنه يتعثر في الإنجاز. والتنمية المستدامة في التعليم العالي بأمس الحاجة إلى وضع أهداف دقيقة لانجازها. أما اختلاط الرؤى الشخصية للمديرين بالحقائق والمعلومات الواقعية فيدل على ان أعضاء هيئة التدريس يعتقدون بأن رؤى مديريهم مشوشة، وبخاصة ما يتعلق بجانب الحقائق والمعلومات المتصلة بالواقع، فهم لا يمكنهم تشخيص الواقع فينعكس ذلك سلباً على تنمية استدامة التعليم العالي .

واحتلت الفقرة (2) المرتبة الخامسة، وبدرجة مرتفعة وتنص على: عدم مشاركة عضو هيئة التدريس في القرارات الإدارية العليا. وهذه يعني ان هؤلاء الأعضاء يودّون المشاركة في القرارت الإدارية العليا، معتبرين ان ذلك سيسهم في الاسهام الفاعل في التنمية المستدامة للتعليم العالي.

وجاءت فقرة: غياب رؤية إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى، بالمرتبة السادسة. وهذا الاعتقاد لدى أعضاء هيئة التدريس متأت من ان الكادر الإداري في الجامعات غير مختار بطريقة صحيحة، وان معظم الإداريين قد لا يكونون متخصصين في العمل الذي يديرونه، فقد يكون العميد مثلا مهندسا يدير كلية للتربية، او العكس. وهذا يؤدي إلى غياب الرؤية الاستراتيجية

لدى هؤلاء الإداريين.

أما الفقرة (16) فقد جاءت بالترتيب السابع وهي تدور حول غياب الوعي بمواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات داخل المؤسسات الجامعية. أي أن أعضاء هيئة التدريس قالوا بأن الإداريين لا يمتلكون وعيا في تشخيص مواطن القوة والضعف، واقتناص الفرص المواتية، ومعرفة التهديدات، اذ إن كل ذلك بحسب رأيهم يشكل معوقا أمام العمل الإداري.

أما سيطرة المركزية على معظم العمل الإداري فقد احتلت المرتبة الثامنة، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس قد يكونون منطلقين من ان المركزية لا تصلح كثيرا في العمل الإداري الجامعي، لان نظام العمل في التعليم العالي يختلف عن المؤسسات الاخرى اختلافا كبيراً، فهناك حرية أكاديمية واستقلالية في حدود معينة لدى اساتذة الجامعات، وهذا تقليد معروف عالميا. وجاءت فقرة: غياب الأسس التي ترتكز عليها الإدارة في التخطيط وتوجيه سلوك العاملين. بالمرتبة التاسعة. وقال أعضاء هيئة التدريس بهذا المعوق، لأن العالم كله يسير الان وفق تخطيط سليم وواعي قائم على اسس ترتكز عليها اي مؤسسة من المؤسسات، والا فأن العمل يصبح عشوائياً، ويصبح سلوك العاملين عشوائياً تبعاً لذلك. أو أن هناك محاولات للتخطيط، لكن الادارة لا تُطلع عليها أعضاء هيئة التدريس، ولا تأخذ اراءهم في ذلك.

وجاءت الفقرة (9) التي تنص على: ضعف التنسيق بين أهداف وقيم الجامعات وبين مستويات أداء وسلوك كل العاملين بها، بالمرتبة العاشرة. وهذا يعني ان العاملين في الجامعات في الحقل الإداري ليس لديهم وعي بقيم وأهداف الجامعة التي يعملون فيها. وهذا المعوق معناه ان مستويات أداء العاملين لا يمكن ان تتحسن أو تتطور ما لم يعي هؤلاء العاملون باهداف وقيم مؤسستهم.

أما الفقرات (5، 7) المتعلقتان بأن الجامعات والاقسام فيها لا تتيح حرية اختيار رؤساء الجامعات أو رؤساء الأقسام، فقد احتلتا الترتيب الحادي عشر والثاني عشر على التوالي. وهذا يعني ان أعضاء هيئة التدريس غير راضين عن الطريقة التي يُختار بها رئيس الجامعة أو رئيس القسم، او العميد كما ورد في فقرة ذكرت آنفا. وهذا معوق من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يجعل الشخص المعين في كثير من الحالات يلاقي صعوبة في ادارة جامعته أو قسمه، لأنه قد لا يكون اهلا لهذه الادارة .

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة شيفارد (shephard, 2010)، ودراسة بدوي ومجاهد (2010) التي بينت ان الجامعات تقتصر على ادوارها التقليدية في التعليم.

2- مجال البحث العلمي

يبين الجدول (4) ترتيب فقرات هذا المجال حسب رتبتها، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة نحو درجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال البحث العلمي.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
39	غياب التنسيق بين الباحثين على مستوى الجامعات والكليات	2.80	0.40	1	مرتفعة
36	هجرة العقول من أجل إيجاد فرص أفضل لتطبيق البحوث والاختراعات العلمية التي يتعذر تطبيقها في جامعاتنا	2.64	0.76	2	مرتفعة
37	عدم توفر المناخ المناسب للبحث العلمي	2.60	0.49	3	مرتفعة
35	قلة الميزانية المخصصة لإنتاج البحوث المتميزة	2.60	0.49	4	مرتفعة
30	نقص في المقدرات البحثية لدى الباحثين	2.57	0.49	5	مرتفعة
29	مستوى البحث العلمي في جامعتنا منخفض عموماً	2.49	0.58	6	مرتفعة
38	غياب التنسيق بين الجامعات ورجال الأعمال انعكس على تمويل البحث العلمي	2.47	0.60	7	مرتفعة
32	عدم العناية بالباحثين وتشجيعهم	2.46	0.80	8	مرتفعة
34	عدم توفر الوقت الكافي لإجراء البحوث مما يؤثر على الإنتاج العلمي	2.40	0.49	9	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
33	صراع الأدوار لدى الأستاذ الجامعي حيث يقوم بالتدريس الجامعي ويطلب منه القيام ببحوث الترقية	2.37	0.63	10	مرتفعة
31	نقص في الإمكانات المادية المتمثلة في الأجهزة والمختبرات وغيرها..	2.10	0.80	11	متوسطة
40	غياب أخلاقيات البحث العلمي	1.62	0.81	12	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.45	0.40		مرتفعة

يتضح من الجدول (4) أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي لمجال البحث العلمي كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.45)، والانحراف المعياري (0.40). وجاءت عشر فقرات من فقرات هذا المجال بدرجة مرتفعه، وفقرتان بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (1.62-2.80). وأن الفقرة (39) وهي: "غياب التنسيق بين الباحثين على مستوى الجامعات والكليات" حصلت على الرتبة الأولى، بمتوسط حسابي مقداره (2.80). وانحراف معياري مقداره (0.40). وجاءت الفقرة (36) وهي "هجرة العقول من أجل إيجاد فرص أفضل لتطبيق البحوث والاختراعات العلمية التي يتعذر تطبيقها في جامعاتنا" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2.64) وانحراف معياري (0.76). في حين جاءت الفقرة (40) وهي "غياب أخلاقيات البحث العلمي". في الرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (1.62) وانحراف معياري مقداره (0.81).

وقد يعزى ذلك إلى قناعة أعضاء هيئة التدريس بأن ادارات الجامعات لا تولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي، فهم من يقومون بدفع التكاليف عند اجراء البحوث ولم تتوفر لهم اجواء مناسبة لذلك. اضافة إلى النظرة السائدة إلى البحث العلمي في معظم الجامعات والمتمثلة بعدم اهتمام معظم الادارات الجامعية بموضوع البحث العلمي، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لتغطية القضايا المتعلقة البحث العلمي، اضافة إلى عدم توفر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس لإجراء البحوث، فعضو هيئة التدريس مضطر لإجراء البحوث من أجل الترقيات، فلولا موضوع الترقيات ربما لم يُجر اي بحث، اضافة إلى صعوبة تطبيق البحوث في بعض الاحيان، وعدم جدية المستجيبين، كل ذلك أدى إلى ان ظهور معوقات مجال البحث العلمي بدرجة مرتفعة . وتبرر بعض الجامعات عدم دعم البحث العلمي نتيجة للظروف المالية التي تمر بها.

ان غياب التنسيق بين الباحثين معناه ان كثيرا منهم يقدم بحثا فيجد ان غيره قد أجراه، وهجره العقول تعني ان أعضاء هيئة التدريس يعانون من وضع غير مريح في جامعاتهم، وعدم وجود مناخ مناسب لأجراء البحوث يعني ان أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم مكان مناسب لأجراء البحوث في الجامعة او حتى في البيت.

أما الميزانية المخصصة للبحث العلمي فلها علاقة بدخل الجامعات فإذا كانت الجامعات تمر بضائقة ماليه فأول ما ينعكس ذلك على البحث، بالإضافة إلى ان رواتب الاساتذة لا تشجع على ان يجري الاستاذ بحوثه معتمدا على امكاناته الذاتية. وقول أعضاء هيئة التدريس بضعف المقدرات البحثية لدى بعض الباحثين يعني ان هناك أعضاء هيئة تدريس لا يمتلكون خبرة جيدة في اجراء البحث، لأسباب كثيرة اهمها يتعلق بأن المنخرطين في برامج الدكتوراه الذين اصبحوا أعضاء هيئة التدريس فيما بعد من الطلبة الضعاف الذين لا يتمتعون بمستوى علمي يؤهلهم بأن يكونوا أعضاء هيئة تدريس ناجحين. ويتحمل ذلك من وجه نظر الباحث نظام القبول لطلبة الدراسات العليا المعمول به حاليا.

أما بقيه الفقرات التي شكلت معوقا على صعيد البحث العلمي فتتعلق بانخفاض مستوى البحث، وغياب التنسيق بين الجامعات ورجال الاعمال، وعدم تشجيع الباحثين، وقلة الوقت المتاح للباحث لأجراء البحوث، وصراع الادوار لدى الاستاذ الجامعي. وهذه الفقرات تعني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ان الباحثين لا يمتلكون رؤية واضحة في اجراء البحوث، وان رجال الاعمال قد لا يقدرون القيمة الحقيقة للبحث، وان التشجيع على البحث محدود، وذلك لأن معظم البحوث لا ترقى إلى البحوث الرائدة، أو ان المسؤول عن تشجيع البحث ليس لديه علاقة بتقييم هذه البحوث. أما قلة الوقت وصراع الادوار فيعني ان عضو هيئة التدريس منشغل بالأعباء التدريسية، وهو يضطر لأجراء اي بحث حفاظا على وظيفته بالدرجة الاولى.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة بدوي ومجاهد (2010)، ودراسة كريزك ونيوبورت ووايت وتاونسيند (Krizek and Newport and White and Townsend,2012). التي بينت ان هناك تحديات في البحث العلمي.

3- مجال المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم

يبين الجدول (5) ترتيب فقرات هذا المجال حسب رتبتها، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة نحو درجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
24	الاعتماد على طرائق التدريس التقليدية القائمة على التلقين	2.80	0.40	1	مرتفعة
23	عجز المؤسسات الجامعية عن تطوير الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءة اللازمة لدفع عملية التحديث والتنمية	2.60	0.49	2	مرتفعة
19	هناك فجوة بين مناهج التعليم وبين المهارة والمقدرة المطلوبة وفقاً لاحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية	2.50	0.50	3	مرتفعة
28	يعتمد إسلوب تقييم الطالب على ما تم تحصيله من مادة علمية نظرية	2.22	0.41	4	متوسطة
27	جمود طرائق التدريس	2.22	0.41	4	متوسطة
21	تخلف المقررات الجامعية عن التطور العلمي والمعرفي الذي تحقق على الصعيد العالمي	2.20	0.40	6	متوسطة
20	المناهج بعيدة عن متطلبات العصر وتغيراته	2.20	0.40	6	متوسطة
22	عجز المؤسسات الجامعية عن الاسهام بالبحث العلمي في تطوير مخزون المعرفة المحلي والقومي والعالمي	2.00	0.63	8	متوسطة
18	المناهج الجامعية لا تواكب المتغيرات والتطورات	1.93	0.55	9	متوسطة
26	غياب المقررات الإلكترونية	1.80	0.74	10	متوسطة
25	الافتقار لمهارات الحاسوب	1.66	0.53	11	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.18	0.12		متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي لمجال المناهج وطرق التدريس كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.18)، والانحراف المعياري (0.12). وجاءت ثلاث فقرات من فقرات هذا المجال بدرجة مرتفعة، وثمانية فقرات بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (1.66-2.80). وأن الفقرة (24) وهي: "الاعتماد على طرائق التدريب التقليدية القائمة على التلقين. "حصلت على الرتبة الأولى، بمتوسط حسابي مقداره (2.80). وانحراف معياري مقداره (0.40). وجاءت الفقرة (23) وهي "عجز المؤسسات الجامعية عن تطوير الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءة اللازمة لدفع عملية التحديث والتنمية. "في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2.60) وانحراف معياري (49). في حين جاءت الفقرة (25) وهي "الافتقار لمهارات الحاسوب" في الرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (1.66) وانحراف معياري مقداره (0.53).

وقد يعزى ذلك إلى ما يلمسه عضو هيئة التدريس من وجود فجوة بين المناهج بصورتها النظرية من جهة، والمناهج بصورتها التطبيقية من جهة أخرى، اضافة إلى شيوع الطرق التقليدية في التدريس الجامعي.

ان الفقرات الثلاث الاولى التي شكلت معوقا بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تتعلق بتقليدية طرائق التدريس الجامعي، وعدم المقدرة على تطوير الموارد البشرية، ووجود فجوة بين المناهج المقررة ومتطلبات سوق العمل. وقول أعضاء هيئة التدريس بذلك قد يكون مرده إلى انه لا توجد طرائق تدريس خاصة بطلبة الجامعة، فالمؤلفات في المنهاج وطرائق التدريس على صعيد التعليم الجامعي محدودة جدا.

وأكثر التدريسيين يعتمدون على خبراتهم الذاتية في التدريس، أو اعتماد طرائق اتبعوها عندما كانوا معلمين في المدارس. لذا يلاحظ ان معظم الطلبة في الجامعة يشتكون من ان اساتذتهم لم يشعروهم انهم يتعلمون بطريقة اخرى غير التي تعلموا بها في المدرسة.

أما عدم مقدرة الجامعات على تطوير الموارد البشرية، وتزويدها بالكفاءة اللازمة فمرده إلى ان المسؤولين عن هذا التطوير غير مؤهلين لأداء هذه الدور المهم والحساس. وإذا اقيمت دورة تطويرية أو ورشة فهي تأخذ شكلا تقليديا همه الاول تسجيل القيام بنشاط، وليس هدفه تطوير مستوى الاداء أو مهارة الكادر البشري. أما الفجوة بين المناهج الجامعية وسوق العمل فتعني ان التخطيط للمناهج ووضع اسسها لم تأخذ بنظر الأهتمام متطلبات سوق العمل. والحقيقة ان متطلبات سوق العمل تتطور بسرعة في حين تبقى المناهج مدة طويلة دون تقويم أو تطوير. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة وزارة التربية الاميركية (U.S. Department of Education, 2011)، التي بينت ان هناك تحديا يتمثل في دمج موضوع الاستدامة في المناهج الجامعية. ودراسة بدوي ومجاهد (2010) التي بينت بعد المناهج عن متطلبات العصر، وشيوع إسلوب التلقين.

4- مجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية

يبين الجدول (6) ترتيب فقرات هذا المجال حسب رتبتها، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد العينة نحو درجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة معوقات استدامة التعليم العالي على فقرات مجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المعوقات
42	رواتب أساتذة الجامعات لا تتفق ومكانتهم الأدبية ومسؤولياتهم العلمية والاجتماعية	2.50	0.80	1	مرتفعة
47	عدم احترام أفكار أعضاء هيئة التدريس وتكون نهايتها الأدراج المقفلة	2.40	0.80	2	مرتفعة
45	وجود تسلط إداري يحد من حرية عضو هيئة التدريس	2.38	0.79	3	مرتفعة
48	تدني سقف الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس	2.37	0.56	4	مرتفعة
44	المعاناة من القيود البيروقراطية التي تعيق مسيرة عضو هيئة التدريس	2.30	0.90	5	متوسطة
43	تردي في الأحوال الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس	2.26	0.79	6	متوسطة
41	عدم استقرار أوضاع عضو هيئة التدريس	2.20	0.96	7	متوسطة
46	هجرة العقول والكفاءات من أعضاء هيئة التدريس بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية	2.00	0.89	8	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.01	0.47		متوسطة

يتضح من الجدول (6) أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي لمجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.01)، فقرات بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.00-2.50). وأن الفقرة (42) وهي: "رواتب أساتذة الجامعات لا تتفق ومكانتهم الأدبية ومسؤولياتهم العلمية والاجتماعية" حصلت على الرتبة الأولى، بمتوسط حسابي مقداره (2.50). وانحراف معياري مقداره (0.80). وجاءت الفقرة (47) وهي "عدم احترام أفكار أعضاء هيئة التدريس وتكون نهايتها الأدراج المقفلة" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2.40) وانحراف معياري (0.80). في حين جاءت الفقرة (46) وهي "هجرة العقول والكفاءات من أعضاء هيئة التدريس بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية."في الرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (2.00) وانحراف معياري مقداره (0.89).

وقد يعزى ذلك إلى المعاناة التي يعيشها أعضاء هيئة التدريس بسبب قلة رواتبهم، وممارسة السلطة عليهم، وتدني سقف الحريات الأكاديمية لديهم، وعدم استقرار اوضاعهم. وربما نتيجة لعدم جدية الجهات المسؤولة عن تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وما يترتب عليه من أعباء ومتطلبات حياتية كبيرة يصعب معها استقراره اجتماعيا واقتصاديا.

ان الدرجة المرتفعة التي حصلت عليها الفقرات الاربع، وأصبحت معوقا لاستدامة التعليم العالي، تتعلق بقضايا مهمة، اولها تدني رواتب اساتذة الجامعة. والحقيقة ان كل موظف اذا قاس دخله بدخل صاحب اي مهنة حرة يجد ان راتبه لاشيء. وتعد رواتب اساتذة الجامعات جيدة قياسا برواتب موظفين اخرين. ومع ذلك فأنها تبقى متدنية، ولا تلبي كل حاجاتهم. وقد يؤدي ذلك بالبعض من الاساتذة إلى البحث عن مصادر اخرى للدخل، فيكون ذلك على حساب الدور الذي يُفترض ان يؤديه في المجتمع.

أما عدم احترام افكار أعضاء هيئة التدريس فمرده إلى انهم يطمحون بقبول آرائهم وافكارهم على انها افكار ناضجة، ولكن قد لا تأخذ هذه الافكار طريقها للتطبيق، اعتقادا من متخذي القرار ان مستوى أعضاء هيئة التدريس في هذا الوقت اصبح متدنيا، فتكون افكارهم متدنية تبعا لذلك، لان اختيار عضو هيئة التدريس الجامعي لم يخضع لمعايير علمية وموضوعية، اذ ما زالت المحسوبية تفعل فعلها في تعين اساتذه الجامعات. والقائد الإداري الذي سهل تعين مثل هؤلاء يعرف مسبقا انهم لايمتلكون افكار ناضجة. لذا عُدّ ذلك معوقا من وجه نظر الاساتذه لمعرفتهم بهذه الخفايا. ان فقرة وجود تسلط إداري يحد من حرية عضو هيئه التدريس يعني ان أعضاء هيئة التدريس لا يتمتعون بحرية اكاديمية كافية، وقد يفسرون متابعتهم من الجهات الاعلى تسلطا يحد من حريتهم، والواقع ان بعض أعضاء هيئة التدريس قد يعتقدون ان حريتهم يجب ان لا تتقيد، وهذا لا يمكن ان يكون في اية مؤسسة لها نظام إداري وفلسفة تسير عليها.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة بدوي ومجاهد (2010) التي اشارت إلى ان أوضاع الكثير من أعضاء هئيات التدريس في الجامعات المصرية تتسم بعدم الاستقرار، والى عدم وجود الجو الحر الملائم للبحث والابداع.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعا لمتغيرات الجنس والجامعة والكلية والرتبة الأكاديمية؟

1- الجنس

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الأردن تبعا لمتغير الجنس، واستخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (T-test for independent Sample) والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية واختبار "ت" لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الإدارة الجامعية	ذكر	581	2.57	0.31	6.455	0.000
	أنثى	249	2.43	0.18		
المناهج وطرق التدريس	ذكر	581	2.16	0.11	- 4.494	0.000
	أنثى	249	2.21	0.15		
البحث العلمي	ذكر	581	2.47	0.36	2.993	0.003
	أنثى	249	2.38	0.46		
أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	ذكر	581	2.25	0.35	34.339	0.000
	أنثى	249	1.46	0.11		
الكلي	ذكر	581	2.40	0.25	10.423	0.000
	أنثى	249	2.21	0.19		

* ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الجنس في الدرجة الكلية للمجالات مجتمعة، والمجالات: الادارة الجامعية، المناهج وطرق التدريس، والبحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة، إذ بلغت للدرجة الكلية (10.423)، بمستوى دلالة (0.000)، و(6.455) لمجال الادارة الجامعية، بمستوى دلالة (0.000)، و(−4.494) لمجال المناهج وطرق التدريس، بمستوى دلالة (0.000)، و(2.993) لمجال البحث العلمي بمستوى دلالة (0.003) و(34.339) لمجال اوضاع أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية بمستوى دلالة (0.000) كانت الفروق لصالح الذكور في مجالات الادارة الجامعية، والبحث العلمي والدرجة الكلية للمجالات مجتمعة بدليل ارتفاع متوسطاتهم الحسابية عن متوسطات الإناث. في حين جاءت الفروق لصالح الإناث في مجال المناهج وطرق التدريس بدليل ارتفاع متوسطاتهن الحسابية عن متوسطات الذكور. وقد يعزى ذلك إلى ان الذكور اكثر اختلاطا مع ادارات الجامعات، خاصة وأن لديهم تطلعات باستلام مناصب إدارية، ولديهم وقت أكثر للتعامل مع البحوث العلمية، من أجل الحصول على مناصب متقدمة، وهذا الشعور لا يحظى بالقوة نفسها الموجودة لدى الإناث. في حين نجد ان المناهج وطرق التدريس جاءت لصالح الإناث لأنهن لمسن ان الطرق التقليدية مازالت هي السائدة.

2- الجامعة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الجامعة، و استخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (T-Test for independent Sample) والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية واختبار " ت " لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الجامعة

المجال	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الإدارة الجامعية	حكومية	581	2.52	0.29	1.305 −	0.192
	خاصة	249	2.55	0.26		
المناهج وطرق التدريس	حكومية	581	2.16	0.11	4.494 −	0.000
	خاصة	249	2.21	0.15		
البحث العلمي	حكومية	581	2.48	0.37	4.277	0.000
	خاصة	249	2.36	0.43		
أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	حكومية	581	2.03	0.54	2.107	0.035
	خاصة	249	1.96	0.23		
الكلي	حكومية	581	2.35	0.25	1.269	0.205
	خاصة	249	2.32	0.27		

* ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول (8) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس، تبعا لمتغير الجامعة في مجالات المناهج وطرق التدريس، والبحث العلمي، وأوضاع الأساتذة،استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة، إذ بلغت (−4.494) لمجال المناهج وطرق التدريس، بمستوى دلالة (0.000)، و(4.277) لمجال البحث العلمي، بمستوى دلالة (0.000)، و(2.107) لمجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية، بمستوى دلالة (0.035). وهذه القيم دالة عند مستوى (α =0.05). كانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية في مجالي البحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس. ولصالح الجامعات الخاصة في مجال المناهج وطرق التدريس. ويشير الجدول المذكور إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الادارة الجامعية والدرجة الكلية للمجالات، استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة، إذ كانت غير دالة عند مستوى (α =0.05).

وقد يعزى وجود فروق لصالح الجامعات الحكومية في

مجالي البحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس إلى ان أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لديهم استقرار وظيفي أكثر من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، لذلك عبروا بطريقة مريحة، الامر الذي انعكس على استجاباتهم لهذين المجالين، وجاءت الفروق لصالحهم. أما في مجالي المناهج وطرق التدريس فقد جاءت النتيجة لصالح الجامعات الخاصة، وربما يعود ذلك إلى ان الجامعات الحكومية أكثر اهتماما بعقد الدورات لأعضاء هيئة التدريس، وبخاصة في مجالي المناهج وطرق التدريس، لذلك جاءت الفروق في المعوقات لصالح الجامعات الخاصة لان الجامعات الحكومية أكثر سيطرة على مثل هذه المعوقات. أما فيما يتعلق بنتيجة عدم وجود فروق في مجال الادارة لان كلا النوعين الجامعات الخاصة والحكومية تواجه نفس المعوقات، مثل تمركز الادارة في ايدي مجموعة، وانعدام تفويض الصلاحيات، وغياب الرؤية الاستراتيجة، وتعيينات مجالس العمداء، وغيرها فهي معوقات تواجه الجامعات الخاصة والحكومية.

3-الكلية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الكلية، واستخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (T-test for independent Sample) والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية واختبار "ت" لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الإدارة الجامعية	إنسانية	498	2.62	0.25	13.186	0.000
	علمية	332	2.38	0.27		
المناهج وطرق التدريس	إنسانية	498	2.21	0.11	8.676	0.000
	علمية	332	2.13	0.13		
البحث العلمي	إنسانية	498	2.65	0.19	22.820	0.000
	علمية	332	2.14	0.43		
أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	إنسانية	498	2.25	0.42	22.488	0.000
	علمية	332	1.66	0.28		
الكلي	إنسانية	498	2.47	0.14	23.394	0.000
	علمية	332	2.14	0.26		

يتضح من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الكلية في الدرجة الكلية للمجالات مجتمعة، والمجالات: الادارة الجامعية، المناهج وطرق التدريس، والبحث العلمي، واوضاع الأساتذة استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة، إذ بلغت للدرجة الكلية (23.394)، بمستوى دلالة (0.000)، و(13.186) لمجال الادارة الجامعية، بمستوى دلالة (0.000)، و(8.676) لمجال المناهج وطرق التدريس، بمستوى دلالة (0.000)، و(22.820) لمجال البحث العلمي بمستوى دلالة (0.000) و(22.488) لمجال اوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية بمستوى دلالة (0.000) كانت الفروق لصالح الكليات الانسانية بدليل ارتفاع متوسطاتهم الحسابية عن متوسطات الكليات العلمية.

وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات الانسانية يواجهون صعوبة اكثر من زملائهم في الكليات العلمية في وجود معوقات متعلقة باستدامة التعليم العالي في مجال البحث العلمي. حيث ان أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية ينشرون معظم أبحاثهم في مجلات اجنبية وطرق النشر فيها ايسر من المجلات العربية التي ينشر فيها أعضاء هيئة التدريس في الكليات الانسانية. وربما لان القضايا البحثية تشكل هاجس لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الانسانية أكثر من الكليات العلمية لذلك جاءت الفروق لصالحهم.

4- الرتبة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الأردن تبعا لمتغير الرتبة، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعا لمتغير الرتبة

المجال	الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإدارة الجامعية	مساعد	150	2.55	0.02
	مشارك	565	2.52	0.33
	أستاذ	115	2.51	0.20
	المجموع	830	2.53	0.28
المناهج وطرق التدريس	مساعد	150	2.31	0.04
	مشارك	565	2.14	0.12
	أستاذ	115	2.19	0.07
	المجموع	830	2.18	0.12
البحث العلمي	مساعد	150	2.69	0.12
	مشارك	565	2.36	0.44
	أستاذ	115	2.54	0.02
	المجموع	830	2.45	0.40
اوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	مساعد	150	1.38	0.00
	مشارك	565	2.11	0.39
	أستاذ	115	2.36	0.39
	المجموع	830	2.01	0.47
الكلي	مساعد	150	2.33	0.05
	مشارك	565	2.32	0.30
	أستاذ	115	2.42	0.11
	المجموع	830	2.34	0.25

يظهر من الجدول (10) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة. وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات الحسابية ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الرتبة، جرى تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). والجدول (11) يبين النتائج.

الجدول (11)

تحليل التباين للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الإدارة الجامعية	بين المجموعات	0.138	2	0.069	0.825	0.438
	داخل المجموعات	69.233	827	0.084		
	الكلي	69.371	829			
المناهج وطرق التدريس	بين المجموعات	3.339	2	1.670	136.614	0.000
	داخل المجموعات	10.107	827	0.012		
	الكلي	13.446	829			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
البحث العلمي	بين المجموعات	13.804	2	6.902	47.760	0.000
	داخل المجموعات	119.511	827	0.145		
	الكلي	133.315	829			
اوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية	بين المجموعات	79.930	2	39.965	314.730	0.000
	داخل المجموعات	105.014	827	0.127		
	الكلي	184.944	829			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.972	2	0.486	7.431	0.001
	داخل المجموعات	54.093	827	0.065		
	الكلي	6655.0	829			

تشير النتائج الواردة في الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة، في المجالات المناهج وطرق التدريس، والبحث العلمي، وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية، والدرجة الكلية، استنادا إلى قيم (ف) المحسوبة،إذ بلغت للدرجة الكلية (7.431) بمستوى دلالة (0.001)، وبلغت (136.614) لمجال المناهج وطرق التدريس بمستوى دلالة (0.000)، وبلغت (47.760) لمجال البحث العلمي بمستوى دلالة (0.000). وبلغت (314.730) لمجال اوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية بمستوى دلالة (0.000)، ونظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة لدرجة معوقات استدامة التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة، في ثلاث مجالات، والدرجة الكلية فقد جرى تطبيق اختبار شيفيه لمعرفة عائديه الفروق، والجدول (12) يبين النتائج.

الجدول (12)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة

المجال	الرتبة		مساعد	مشارك	أستاذ
		المتوسط الحسابي	2.55	2.52	2.51
الإدارة الجامعية	مساعد	2.55			
	مشارك	2.52			
	أستاذ	2.51			
المناهج وطرق التدريس			مساعد	مشارك	أستاذ
		المتوسط	2.31	2.14	2.19
	مساعد	2.31		*0.167	*0.117
	مشارك	2.14			
	أستاذ	2.19		*0.049	
البحث العلمي			مساعد	مشارك	أستاذ
		المتوسط	2.69	2.36	2.54
	مساعد	2.69		*0.325	*0.145
	مشارك	2.36			
	أستاذ	2.54		*0.180	

أوضاع الأساتذة			مساعد	مشارك	أستاذ
		المتوسط	1.38	2.11	2.36
	مساعد	1.38			
	مشارك	2.11	*0.734		
	أستاذ	2.36	*0.982	*0.247	
			مساعد	مشارك	أستاذ
الدرجة الكلية		**المتوسط**	2.33	2.32	2.42
	مساعد	2.33			
	مشارك	2.32			
	أستاذ	2.42	*0.089	*0.100	

يشير الجدول (12) إلى أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة كانت على النحو الآتي:

- لصالح رتبة استاذ عند مقارنتهم مع رتبة مشارك ومساعد في مجال أوضاع الأستاذة والدرجة الكلية للمجالات.
- لصالح رتبة استاذ عند مقارنتهم مع رتبة مشارك في مجالي المناهج وطرق التدريس والبحث العلمي.
- لصالح رتبة مساعد عند مقارنتهم مع رتبة استاذ ومشارك في مجالي المناهج وطرق التدريس والبحث العلمي.
- لصالح رتبة مشارك عند مقارنتهم مع رتبة مساعد في مجال أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية.

وقد تعزى النتيجة التي جاءت لصالح الرتبة الاعلى في المجالات الكلية كون الرتبة الاعلى مرت بسنوات من الخبرة زادت عندهم من حده المعانة، والشعور بالمعوقات بصورة اوضح. اما في مجالات المناهج وطرق التدريس والبحث العلمي فقد جاءت النتيجة لصالح رتبة استاذ مساعد. ولعل ذلك يعود إلى ان عضو هيئة التدريس ما زال في البدايات من العمل، لذلك واجه صعوبة كبيرة في البحث العلمي لأنه لم ينشر ابحاث او ببداية كتابة الابحاث لذلك شعر بوجود مثل هذه المعوقات اكثر من الرتب الاعلى. وهذا ينسحب ايضا على آلية التعامل مع المناهج وطرق التدريس وطرق التقويم فهو ما زال لم تتشكل لديه الخبرة الكافية والسنوات التي تكسبه تجاوز مثل هذه المعيقات، لذلك جاء شعورهم بها بشكل اكبر وأوضح من الرتب الاعلى.

التوصيات

لما أظهرت النتائج درجة مرتفعة من المعوقات، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- اهتمام إدارات الجامعات بوضع رؤية استراتيجية واضحة.
2- التنويع في القيادات الإدارية العليا وعدم تمركزها في أيدي فئة معينة.
3- تفويض السلطة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا.
4- اشراك عضو هيئة التدريس في القرارات الإدارية العليا.
5 – التنسيق بين الباحثين على مستوى الجامعات وتوفير مناخ مناسب للبحث العلمي ودعمه.
6- التنويع في طرائق التدريس والابتعاد عن التلقين.
7- تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
8- رفع سقف الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

المصادر والمراجع

بدوي، عبد الرؤوف، وأشرف مجاهد، 2010، ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري، مستقبل التربية العربية، 17(61): 9-97.

جابر، عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم، 1996، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة: دار النهضة العربية.

زاهر، ضياء الدين، 2003، التعليم العربي وثقافة الاستدامة. سلسلة

كراسات مستقبلية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

علي، نبيل، ونادية حجازي، 2005، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة،العدد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

عويس، محمد زكي، 2008، الطريق إلى الجودة في التعليم العالي. سلسلة كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

لوبيز، جوستافو، 2000، التعليم من أجل التنمية المستدامة، التحدي المحلي والعالمي، ترجمة مجدي مهدي، مجلة مستقبليات، المجلد 30، العدد1، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.

ليله، علي، 2006، التحولات الاجتماعية والتعليم العالي في مصر، طبيعة العلاقة المتبادلة، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية "التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، المجلد الثاني القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

Clugston, R. and Calder, W. 1999. *Critical Dimensions of Sustainability in Higher Education*, available at: rhttp://www.ulsf.org/pdf/Critical_dimensions_SHE.pdf, access: 4/5/2013.

Hokins, Ch. and Mckeown, R. 2001. Education for sustainable development: past experience, present action and future prospects, *Educational Philosophy and Theory*, 33(2): 231-244.

Krizek, K. and Newport, D. and White, J. and Townsend, A. 2012. Higher education's sustainability Imperative: how to practically, *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 13(1): 19-33.

Shepherd, K .2010. Higher education's role in education for sustainability, *Australian Universities Review*, 52(1): 13-22.

Mcfarlane, D. and ogazor, A. 2011. The challenges of sustainability Education, *Journal of Multidisciplinary Research*, 3(3): 81-l07.

U.S. Department of Education. 2011. *Proceedings Report from the Sustainability Education Summit*, September 20–21, 2010, available at: www2.ed.gov/.../reports/.../sustainability/ summit-20, access: 4/5/2013.

UNESCO. 2008. *Regional Guiding Framework of Education for Sustainable Development in the Arab Region*, UNESCO regional bureau for education in the Arab states (Beirut, March).

UNESCO. 1997. *Educating for a sustainable future: A Transdisciplinary Vision for Concerted Action*, November, Available at: http://www.unesco.org/ education/ tlsf/ TLSF/ theme_a/mod01/ uncom01t05s01.htm#imp.

Impediments of the Higher Education Sustainability as Reported by the Faculty Members of the Jordanian Universities

*Tiseer Mohammad Khawaldeh**

ABSTRACT

This study aimed at identifying the impediments of the higher education sustainability as viewed by the faculty members of the Jordanian Universities, as well as the relation of these impediments to certain variables, specifically: gender, university, faculty, and academic degree. The study sample consisted of (830) faculty members who were selected through the random, stratified method. The researcher constructed a questionnaire to measure the degree of impediments, which consisted of (48) items distributed over four domains. The researcher further employed the pertinent statistical methods for data analysis.

The results of the study showed that the degree of the impediments of the higher education sustainability was high. The results further showed that there were statistically significant differences attributed to the variables as per the following:

Gender variable: in favor of the males in the domains of: university management, scientific research and total degree of the domains; and in favor of females in domains of: curricula and teaching methods; University variable: in favor of the governmental universities in the domains of: scientific research, conditions of the faculty members and academic freedom; and in favor of the private universities in the domains of: curricula and methods of teaching; Faculties variable: in favor of the humanities faculties; and, Academic degree variable: in favor of the professor rank.

In the light of the study findings, the researcher made a number of recommendations; most important was that the university management should work toward setting a clear strategic vision to include a number of points that minimize the impediments.

Keywords: Identifying the Impediments of the Higher Education Sustainability, Faculty Members, and Jordanian Universities.

* Faculty of Educational Science, Al Al-Bait University, Jordan. Received on 4/2/2014 and Accepted for Publication on 30/3/2014.